

دورة إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط

1 – 5 مارس 2027

روما





دورة إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط

المرجع: 12889_71 التاريخ: 1 - 5 مارس 2027 المكان: روما الرسوم: GBP 5500

ملخص البرنامج

إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط دورة تدريبية تمتد أسبوع موجهة إلى القيادات المالية وقيادات المخاطر على المستوى الاستراتيجي، ويخرج منها كل مشارك بسياسة لمخاطر العملات وخطة تحوط جاهزتين للعرض على مجلس الإدارة. فتقلبات أسعار الصرف قد تمحو هوامش الربح وترك النتائج المعلقة، بينما تتحوط مؤسسات كثيرة بحكم العادة لا وفق سياسة معتمدة. ويتدرج البرنامج من تحديد التعرض وقياسه إلى اختيار الأدوات ومحاسبة التحوط والحوكمة. تقدم هذا البرنامج في إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية مارس للتدريب المملكة المتحدة.

المبررات المؤسسية

تظهر مخاطر سعر الصرف غير المدارة في صورة موازنات لا تتحقق وأرباح متذبذبة وطلبات سيولة مفاجئة على مراكز المشتقات. أما المؤسسات التي تحدد شهيبتها للمخاطر، وتقيس تعرضها بطريقة ثابتة، وتتحوط ضمن سياسة معتمدة، فتتمتع مجالسها صورة واضحة لما هو محمي وما ترك مكشوفاً عن قصد.

- تذبذب الأرباح والتدفقات النقدية: يضيق حين يتحوط من التعرضات الجوهرية وفق نسب وأجال معتمدة.
- تكلفة التحوط: تنخفض حين تجرى مقاصة التعرضات المتقابلة قبل شراء أي مشتق من طرف خارجي.
- مصداقية التقارير المالية: تتحسن حين تستوفي علاقات التحوط شروط محاسبة التحوط وتشرح الإفصاحات الاستراتيجية المتبعة.

المبادئ والأساس المعرفي

- المعيار 9 IFRS للأدوات المالية: يوطر نماذج تحوط التدفقات النقدية والقيمة العادلة وصافي الاستثمار، واختبار العلاقة الاقتصادية ونسبة التحوط في الجلسة 4.
- المعيار 21 IAS لآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية: يوضح كيف ينشأ تعرض الترجمة عند توحيد العمليات الأجنبية، ويعرض في الجلسة 1.
- المعيار 7 IFRS للإفصاح عن الأدوات المالية: يحدد طريقة عرض استراتيجية إدارة المخاطر وآثار التحوط للمستثمرين في الجلسة 5.
- القيمة المعرضة للمخاطر والتدفق النقدي المعرض للمخاطر: يوفران الأساس الإحصائي لتقدير حجم التعرض للعملات في الظروف المعتادة وظروف الضغط في الجلسة 2.



المشاركون المستهدفون

- التنفيذيون الذين يعتمدون سياسة الخزينة وشهية المخاطر المتعلقة بالعملة على مستوى المجموعة أو المؤسسة.
- القادة الذين يقررون أي تعرضات العملة الأجنبية يتحوط منها، ومتى، وبأي أداة.
- كبار المديرين المسؤولين عن التقارير المالية للمشتقات وعلاقات التحوط.
- رؤساء المخاطر الذين يرفعون مراكز مخاطر السوق إلى لجان التدقيق والمخاطر.

يخدم البرنامج إدارات الخزينة في الشركات، والمصارف، وقطاع الطاقة والسلع، وجهات الاستثمار والمشتريات الحكومية.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على تشخيص تعرض المعاملات وتعرض الترجمة والتعرض الاقتصادي في نشاط متعدد العملات.
2. سيكون المشاركون قادرين على قياس مخاطر العملات باستخدام تحليل الحساسية والسيناريوهات والقيمة المعرضة للمخاطر والتدفق النقدي المعرض للمخاطر.
3. سيكون المشاركون قادرين على تقييم العقود الآجلة والمبادلات والخيارات من حيث التكلفة والمرونة وأثرها في مخاطر الائتمان.
4. سيكون المشاركون قادرين على بناء علاقات تحوط تستوفي متطلبات محاسبة التحوط في IFRS 9.
5. سيكون المشاركون قادرين على تبرير سياسة تحوط بنسب وأجال وحدود وصلاحيات مفوضة.
6. سيكون المشاركون قادرين على ترتيب أولويات مؤشرات مخاطر العملة في التقارير المرفوعة إلى المجلس واللجان.

هيكل البرنامج

اليوم 1: تحديد التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية

من أين تدخل مخاطر العملات إلى المؤسسة، وأي التعرضات يستحق الاهتمام؟

- تعرض المعاملات في المبيعات والمشتريات والديون
- تعرض الترجمة وفق IAS 21
- رسم خريطة التعرض الاقتصادي والتنافسي
- أنظمة العملات المربوطة والعائمة
- جمع بيانات التعرض من وحدات الأعمال



اليوم 2: قياس مخاطر العملات

ما حجم التعرض، وإلى أي حد قد تسوء حركة معاكسة في سعر الصرف؟

- تحليل المقاصة والتحوط الطبيعي
- تحليل الحساسية والسيناريوهات
- القيمة المعرضة للمخاطر لمراكز العملات
- التدفق النقدي المعرض للمخاطر للتعرضات المتوقعة
- اختبارات الضغط استنادا إلى صدمات تاريخية

اليوم 3: أدوات التحوط وتنفيذ الصفقات

أي أداة تناسب كل تعرض، وما تكلفتها الفعلية؟

- العقود الآجلة المباشرة والعقود الآجلة غير القابلة للتسليم
- مبادلات العملات ومبادلات العملات المتقاطعة
- الخيارات البسيطة والأطواق والهياكل التشاركية
- مخاطر الطرف المقابل والضمانات والاتفاقيات الإطارية
- التنفيذ وشفافية التسعير وضوابط التداول

اليوم 4: محاسبة التحوط وتصميم السياسة

كيف توثق عمليات التحوط وتعالج محاسبا وتحكم بسياسة معتمدة؟

- تحوط التدفقات النقدية والقيمة العادلة وصافي الاستثمار وفق IFRS 9
- العلاقة الاقتصادية ونسبة التحوط وعدم الفاعلية
- ملفات توثيق التحوط وتخصيصه
- شهية المخاطر ونسب التحوط ونطاقات الآجال
- الصلاحيات المفوضة والفصل بين المهام

اليوم 5: تطبيق حوكمة مخاطر العملات

كيف يجمع التعرض والقياس والأدوات والسياسة في خطة واحدة معتمدة؟



- ملف التعرض لمؤسسة أحد المشاركين
- محاكاة استراتيجية التحوط في ظل صدمات السوق
- لوحة مؤشرات مخاطر العملات للمجلس واللجان
- مراجعة إفصاحات المخاطر وفق IFRS 7
- عرض سياسة مخاطر العملات وخطة التحوط

المنهجية

يقوم البرنامج على ورش تحليل البيانات. إذ يعمل المشاركون على سجلات التعرض ومنحنيات الأسعار الآجلة ونتائج تسعير الخيارات، ويختبرون قرارات التحوط أمام حركات سوق افتراضية، ثم يطبقون كل أداة على تعرضات مؤسساتهم. وتستمد الحالات من قطاعات التصنيع والطاقة والمصارف وجهات الاستثمار العام.

- نشاط مقترح: بناء سجل موحد للتعرض لمجموعة تعمل بخمس عملات تشغيلية.
- نشاط مقترح: مقارنة نتائج عقد أجل وطوق وعدم التحوط عبر ثلاثة سيناريوهات لسعر الصرف.
- نشاط مقترح: إعداد وثائق تخصيص التحوط لعملية شراء متوقعة.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك سياسة لمخاطر العملات وخطة تحوط لمؤسسته، تتضمن خريطة التعرض، ومقاييس المخاطر، والأدوات المعتمدة، ونسب التحوط وأجاله، وتخصيصات محاسبة التحوط، والحدود والصلاحيات، ولوحة متابعة للتقارير، جاهزة للمراجعة من لجنة الخزينة أو لجنة المخاطر.

الأسئلة الشائعة

هل تناسب دورة إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية القيادات المالية التي لا تملك خبرة في التداول؟

نعم، فهي تناسب المديرين الماليين ومديري الخزينة ورؤساء المخاطر، وتفترض خبرة مالية عليا دون اشتراط خبرة سابقة في تداول المشتقات.

ما المعايير التي تقوم عليها إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط؟

تستند إلى IFRS 9 في محاسبة التحوط، و IAS 21 في ترجمة العمليات الأجنبية، و IFRS 7 في الإفصاح، مع استخدام القيمة المعرضة للمخاطر والتدفق النقدي المعرض للمخاطر لقياس التعرض.



كيف تستخدم سياسة مخاطر صرف العملات الأجنبية وخطة التحوط في العمل؟

تعود بمسودة سياسة وخطة يمكن للجنة الخزينة أو لجنة المخاطر مراجعتها واعتمادها ومتابعة تنفيذها.

بم تختلف إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية عن برامج الخزينة وإدارة النقد العامة؟

تركز على مخاطر العملات وحددها، فتتعمق في قياس التعرض واختيار المشتقات ومحااسبة التحوط والحوكمة، في حين توزع برامج الخزينة وقتها بين السيولة والتمويل والعلاقات المصرفية.